النائبان الشايع والعازمي استعرضا مشاريع قرارات لجنتي الشؤون السياسية وحقوق الإنسان

الغانم بحث مع رئيس مجلس الأمة الباكستاني الموضوعات ذات الاهتمام المشترك

اسطنبول - كونا: اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم مع نظيره الباكستاني سردار اياز صادق والوفد المرافق له على هامش مشاركة وفد الشعبة البرلمانية في أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي ينطلق في مدينة اسطنبول التركية اليوم وحتى 22 الجاري.

وبحث الغانم خلال الاجتماع امس عددا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها القضايا الإسلامية إلى جانب العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين الصديقين والتطورات على الساحتين الاقليمية والدولية وموقف البلدين منها.

ويأتي اجتماع الغانم في اطار الاجتماعات التنسيقية التي يعقدها مع الوفود المشاركة في المؤتمر والتنسيق بشأن القضايا التي ستطرح خلالها.

وأشاد الجانبان بعمق ومتانة العلاقات التي تربط البلدين والشعبين الصديقين مؤكدين الحرص على تعزيز وتطوير علاقات التعاون المشترك خاصة في الجانب البرلماني بما يخدم مصالح البلدين.

وشدد الطرفان على أهمية مواجهة التحديات التي تعصف بالمنطقة والتصدي لها وفق آلية مشتركة كما اتفق الجانبان على توحيد المواقف الإسلامية تجاه إساءات إحدى الصحف الفرنسية للرسول عليه الصلاة والسلام

■ **مواجهة التحديات التي تعصف بالمنطقة والتصدي لها وفق آلية مشتركة**

ووضع استراتيجية للتعامل بشكل موحد مع هذه الإساءات لمنع تكرارها في المستقبل.

وحضر الاجتماع كل من وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايع وأمين سر الشعبة النائب الدكتور عودة الرويعي وعضوي الشعبة النائبين الدكتور خليل عبدالله وسيف العازمي وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

ومن جهة أخرى يشارك الرئيس الغانم اليوم الثلاثاء على هامش المؤتمر في اللقائين التنسيقيين للمجموعتين الخليجية والعربية حيث سيترأس الاجتماع التنسيقي العربي بصفته رئيسا للاتحاد البرلماني العربي وذلك لتنسيق المواقف بشأن القضايا التي ستطرح للنقاش ووجهات النظر العربية إزائها.

وقال وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية النائب فيصل الشايع في تصريح صحافي لوكالة الانباء الكويتية (كونا) اليوم ان الاجتماع الذي يأتي ضمن أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي أكد أهمية تصدي البرلمانات الاسلامية للانتهاكات الاسرائيلية ضد الدول العربية والاسلامية واحتلالها للاراضي السورية واللبنانية.

واوضح ان المجتمعين اكدوا أهمية دعم واغاثة اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة لهم مشيرا الى انه تم بحث الوضع في السودان والصومال ومالي ووضع المسلمين في قبرص وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وخصوصا الاسلحة النووية حيث تمت بالتوصية بالموافقة على 25 مشروع قرار ورفعها الى المؤتمر العام للمصادقة عليها.

وحول الاجتماع الثالث للجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية قال الشايع ان الاجتماع ناقش عشرة مشاريع قرارات منها اربعة قرارات اقتصادية تتعلق بزيادة التبادل التجاري وتخفيض الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء في المؤتمر وتفعيل ودعم المؤسسات الاقتصادية في مجال التنمية في العالم الاسلامي.

■ **توحيد المواقف الإسلامية تجاه إساءات إحدى الصحف الفرنسية للرسول**

واشار الى ان الجانب البيئي في جدول أعمال الاجتماع تناول قضايا البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة التصحر لاسيما في بلدان الساحل الافريقي والتعاون في مجال الحفاظ على الموارد المائية في الدول الاعضاء ومكافحة التغيير المناخي والتعاون العلمي والتقني في الدول الاعضاء.

واضاف ان مداخلته خلال الاجتماع اكدت على أهمية ايجاد التشريعات القانونية الملزمة لكل دولة في مجال البيئة وفرض عقوبات على من يخالف تلك القوانين وذلك بسن تشريع بيئي شامل للمحافظة على البيئة البحرية والبرية والجوية.

واشار الى ان مداخلته أكدت اصدار مجلس الامة في مايو الماضي قانون في شأن حماية البيئة ومكافحة التلوث والتدهور البيئي بأشكاله المختلفة والحفاظ على التنوع الحيوي في اقليم الدولة حيث فرض القانون عقوبات مشددة على المخالفين.

واضاف انه اشار الى ضرورة توعية الابناء والنشء بأهمية المحافظة على البيئة من خلال تضمين تلك القيم في المناهج التعليمية والفعاليات المدرسية وزرعها في الطفل المسلم.

من جهته قال عضو الشعبة البرلمانية النائب سيف العازمي في تصريح مماثل ان الاجتماع الثالث للجنة حقوق الانسان والمرأة والاسرة انتهى الى عدد من التوصيات بشأن قضايا حقوق الانسان والمرأة والأسرة والشباب والطفل والصحة الاساسية وقرر رفعها للمؤتمر للمصادقة.

واضاف العازمي ان مداخلته خلال الاجتماع تضمنت الإشادة والتثمين بموافقة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح على استضافة الكويت للمؤتمر الثالث للدول المانحة لدعم الوضع الانساني في سوريا مشيرا الى جهود سموه الانسانية والخيرية التي حظيت باشادات دولية وعلى رأسها تسمية سموه (قائدا للعمل الانساني) من قبل الامم المتحدة وتسمية الكويت (مركزا للعمل الانساني).

الغانم خلال اجتماعه مع صادق

منها قانون ضبط الاسلحة وتقرير التشريعية بشأن محكمة الاسرة

الزلزلة: اتفقنا مع الحكومة على أولويات الجلسة القادمة

العمير اثناء حضور اجتماع لجنة تحديد الاولويات

قال رئيس لجنة الاولويات البرلمانية النائب د. يوسف الزلزلة ان لجنته اجتمعت مع الفريق الحكومي الممثل في وزير الدولة لشؤون مجلس الامة وزير النفط د. علي العمير ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله وتم الاتفاق على الاولويات التي يجب ان تدرج خلال الجلسة القادمة

واعلن د. الزلزلة انه سوف يتم التركيز خلال الجلسة القادمة على قانون ضبط الاسلحة والذخائر في مداولته الثانية وتقرير اللجنة التشريعية بشأن محكمة الاسرة والقانون الخاص بشأن اضافة مادة جديدة برقم 180 مكرر وهو المتعلق بسن العسكريين والتقرير الخاص بانشاء شركة ثانية للمواشي حيث سيتم الانتهاء من هذا التقرير في اللجنة المالية والاقتصادية اليوم ومن ثم يرفع الى المجلس

بالاضافة الى التقرير الخاص بهيئة شؤون الزراعة حيث هناك تعديل لبعض المواد لبعض فقرات القانون وهذا طلب من الحكومة لتصحيح بعض الاجراءات فيما يخص توزيعات المزارع والجواخير

واعلن الزلزلة انه سيخصص غدا جلسة لمناقشة تقارير بشأن التحقيق بما فيها تقارير لجنة حماية الاموال العامة

«التشريعية» رفعت تقريرها بشأن المشروع الى المجلس

دشتي: الهدف من انشاء محكمة للأسرة هو تسريع اجراءات التقاضي

رفعت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية تقريرها بشأن مشروع الاقتراح بقانون حول انشاء محكمة الاسرة الى مجلس الامة ليدرج على جدول اعماله. وقال مقرر اللجنة النائب عبدالحميد دشتي في تصريح للصحافيين ان الهدف من انشاء محكمة للاسرة هو تسريع اجراءات التقاضي حفظا لكرامة الاسرة والابناء واختصارا لامد حسم النزاعات الزوجية وتسويتها قبل الذهاب للمحكمة.

واوضح انه سيكون هناك مراكز لتسوية المنازعات الاسرية في مختلف المحافظات مشيرا الى ان هذا الاقتراح بانشاء محكمة الاسرة يأتي بعد معانات بعض الاسر في موضوع المنازعات الاسرية.

وذكر دشتي ان اللجنة اوصت بالموافقة على طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عنه في قضية رقم 416 لسنة 2014 جنح الصالحية بناء على شكوى مقدمة من النائب السابق محمد الصقر

اجتماع لجنة الشؤون التشريعية

أكد أن القرار صادر من جهة حكومية

العبدالله: لا دوافع سياسية وراء إغلاق الوطن

الشيخ محمد العبدالله

قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله ان اولويات الجلسات المقبلة لمجلس الامة يتم ترتيبها بين رغبات الحكومة والنواب قبل اسقاطها على جدول اعمال الجلسات المقبلة

ورداً على سؤال في شأن اغلاق صحيفة الوطن اكد العبد الله انه قرار صادر من جهة حكومية ولا يعتقد احد ان الحكومة ستكون ضد هذا القرار الصادر الذي جاء بعد دراسة وافية وتم بناء عليه اتخاذ الاجراء الذي ينبغي اتخاذها وفق البيانات الوارده في هذا الشأن

نافيا وجود اي دوافع سياسية لمثل هذه القرارات واضاف حينما يطلب منا تطبيق القانون ونقوم بتطبيقه فان البعض للاسف يحاول تسييس مثل هذه الامور

وقال العبد الله يعلم الله ما في النفوس والنوايا وان شاء الله نوايانا صادقة وسليمة

وعلى صعيد التوصيات الصادرة عن مجلس الامة الصادرة في شأن الغاء الدعم عن الديزل قال العبدالله سنتعامل بكل ايجابية مع ما يرد من المجلس من توصيات

أبرزها استمرار تدني نسبة تنفيذ المشروعات الإنشائية

عبد الصمد: الحسابات الختامية لهيئة الزراعة امتلأت بالمخالفات

عدنان عبدالصمد

اكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عدنان عبد الصمد ان اللجنة ناقشت في اجتماعها امس الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للسنة المالية 2013/2014 حيث بلغت المصروفات 114.3 مليون دينار والايرادات ٤.٣ مليون دينار بزيادة عن المصروفات بمبلغ 110 مليون دينار مشيرا انه تم تم يلها من الحسابات العامة لوزارة المالية

واوضح عبد الصمد ان الحسابات الختامية للهيئة امتلأت بالمخالفات ابرزها استمرار تدني نسبة تنفيذ الهيئة للمشروعات الانشائية البالغ عددها 21 مشروع تم اعتماد معظمها في 2009/2010 ولم يتم الصرف عليها ومنها 6 مشروعات لم يتم استكمال تنفيذها

وتابع ان اللجنة اوصت بسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة قدرتها التنفيذية

واضاف تبين للجنة تأخر الهيئة في اصدار امر مباشر العمل لمدة تزيد عن سنة واربع شهور لبعض العقود وعدم دقة الدراسات التي اعدتها الهيئة قبل طرح المناقصات مما ادي الي اصدار اوامر تغييرية بلغت نسبتها 23.4 ٪ من قيمة بعض العقود

اوضح عبد الصمد ان الوزير علي العمير ادعي في الجلسة السابقة بان التحقيق في الحيازات الزراعية يشمل الوفرة فقط علما انه بالرجوع الي قرار مجلس الامة تبين ان مضمون التحقيق يشمل الحيازات والمخالفات والتجاوزات في الوفرة واخري واضاف ان ذلك يعني ان التحقيق من المفترض ان يشمل غير الوفرة مثل كبد والعبدلي

ووجه عبد الصمد رسالة الي الوزراء بضرورة حضور اجتماع لجنة الميزانيات المقرر ان تناقش المخالفات والملاحظات الوارده في تقارير الحسابات الختامية او تفويض من يمثلهم لحضور هذه الاجتماعات لاهميتها

«الداخلية والدفاع» توافق على التمديد لخدمة العسكريين حتى سن 65

جانب من اجتماع اللجنة

اكد عضو لجنة الداخلية والدفاع سلطان اللفيصم ان اللجنة وافقت في اجتماعها بالامس على التمديد لخدمة العسكريين حتى سن ٦٥

واضاف اللفيصم في تصريح صحفي ان اللجنة وافقت ايضا على صرف بدل الإيجازات عند انتهاء الخدمة لضابط الذي بلغ عمرة الخمسين 300 يوم والضابط الذي لم يبلغ الخمسين 225 يوم وضابط الصف والفرد الذي يبلغ عمره الخمسين 225 والذي لم يبلغ الخمسين 200 يوم وفي حال انتهت الخدمة بالوفاة صرف بدل رصيد الإجازات لورثة المتوفي الشرعيين

واوضح اللفيصم ان اللجنة رفعت التعديلات للمجلس ليتم التصويت عليها في الجلسة المقبلة مبينا ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح كان متعاون جدا مع اللجنة وابلغة بموافقته على التمديد للعسكريين حتى سن 65

الموقع الإلكتروني لمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة يحصل على المركز الخامس في الشفافية

حقق الموقع الإلكتروني والأنظمة البرلمانية المتكاملة في مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة مركزا متقدما في تقرير جمعية الشفافية الكويتية عن الأداء العام للوزارات والجهات الحكومية في مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العام 2014.

وابدى الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات في وزارة الدولة لشئون مجلس الأمة د. أحمد براك الهيفي رضاه عما حققه قطاعه من خلال الموقع الالكتروني في المؤشرات الست التي اعتمدتها جمعية الشفافية في تقريرها لقياس الاداء العام، مثمنا جهود مدير إدارة مركز نظم المعلومات مناور سعد الهديه والعاملين في القطاع ودعاهم إلى بذل مزيد من الجهد لتحقيق مراكز افضل في المرات القادمة ومعالجة اي معوقات حالت دون استكمال خطط التطوير والارتقاء بالعمل إلى حيث الأهداف المنشودة التي تضع الموقع الالكتروني في الترتيب الأول على مستوى الوزارات والجهات الحكومية.

واستندت جمعية الشفافية الكويتية في تقريرها عن مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة 2014 على (6) معايير للتقييم هي: الشفافية و النزاهة و المساءلة و احترام القانون و العدالة والتخطيط الإستراتيجي والقيادة.

ونال الموقع الإلكتروني لوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة ترتيبا متقدما في هذه المعايير (الست).

حيث حصل على الترتيب (الخامس) في معيار الشفافية من أصل (53) جهة بنسبة 84.72% وفي هذا السياق يؤكد مدير إدارة مركز نظم المعلومات بمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة مناور سعد الهديه ان طموحنا هو الوصول إلى الترتيب الأول في المعايير الست لمؤشر مدركات الإصلاح التي وضعتها جمعية الشفافية الكويتية لا سيما أن هناك خطط عمل وتطوير متواصل في القطاع تحت إشراف وتوجيهات وكيل القطاع د. أحمد براك الهيفي حيث تم الانتهاء منذ فترة قصيرة من تحديث برنامج النظم البرلمانية المتكاملة للوزارة وفق أحدث التقنيات والبرمجيات، فضلا عن تنفيذ آليات جديدة في القطاع وضعها د. أحمد الهيفي تحقق الإلتقاء الشهري بموظفي القطاع وعقد دورات لتأهيل وتدريب الموظفين وتفعيل الدور الرقابي لرؤساء الأقسام.

وقال الهديه أن ما حققه الموقع الإلكتروني للوزارة في تقرير جمعية الشفافية لم يأتي من فراغ وإنما يعد استكمالا لإنجازات قطاع البحوث ونظم المعلومات بالوزارة فقد سبق اختيار الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات مشروعي الموقع الإلكتروني والأنظمة البرلمانية المتكاملة لوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة من بين وزارات الدولة والجهات والشركات الحكومية لتمثيل دولة الكويت في مسابقة جائزة الحكومة الإلكترونية الثالثة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في دولة الإمارات، وكذلك المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة المعلوماتي (WSIS2014) في جنيف بسويسرا والذي اقامته الجمعية العامة للأمم المتحدة.